أكدوا أن الرؤية المستقبلية عززت مكانة الدولة الاقتصادية بالعالم

رجال أعمال: البنية التحتية والمقومات اللوجستية تدعمن ملف الإمارات لاستضافة «إكسبو 2020»

أكد مسؤولون حكوميون اماراتيون ورجال أعمال أن البنية التحتية والمقومات اللوجستية لدبي على وجه الخصوص، ودولة الإمارات بصورة عامة، مؤهلة بشكل كامل لاستضافة معرض «اكسبو الدولي 2020».

وأكدوا لـ «الاتحاد» أن القيادة الرشيدة بالدولة استطاعت من خلال رؤيتها الحكيمة أن تصنع لدولة الإمارات مكانة عالمية راسخة، في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وخصوصاً فيما يتعلق بالبنية التحتية والمقومات اللوجستية التي تم ضخ مبالغ عملاقة لتطويرها وفق أعلى المعايير العالمية خلال السنوات الماضية.

وأوضحوا أن الدولة أصبحت اليوم في مقدمة دول العالم من حيث جاهزية بناها التحتية وبيئتها التشريعية والقانونية ومركزها الاقتصادي، الذي تزداد جاذبيته لرجال الأعمال والمستثمرين والشركات العالمية، التي تتطلع إلى دخول أسواق المنطقة أو تبحث عن بيئة مثالية تمكنها من إنجاز أعمالها وفقا لأفضل المعايير العالمية.

محطة تاريخية

وقال فهد الرقباني مدير عام مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي إن الدولة تمتلك كافة المقومات لاستضافة معرض إكسبو العالمي 2020، مشيرا إلى أن الجهود المبذولة لاستضافة هذا الحدث تأتي من كونه إحدى المحطات المهمة والفارقة بالنسبة لاقتصاد الدولة والمنطقة بشكل عام.

واعتبر الرقباني أن نجاح الدولة من خلال دبي في استضافة هذا الحدث العالمي سيكون بمثابة شهادة من الاقتصاد العالمي على أهمية الموقع التجاري والاقتصادي العالمي لدبي والدولة، مؤكدا قدرة الدولة على استضافة أكبر الفعاليات العالمية.

وأضاف: يمثل هذا الحدث تعبيرا عن ثقة المستثمرين بأن هذه المدينة وهذه الدولة مقبلة على طفرة في كافة المشاريع الخدمية والسياحية والعقارية وغيرها.

الشركات العالمية تتطلع إلى دخول الأسواق الخليجية

وقال إن المستوى المتطور للبنية التحتية في الدولة يعتبر من بين الأفضل على مستوى العالم، وهي مؤشر على جاهزية الدولة والاقتصاد الوطني كمركز عالمي متطور للاستثمار والمستثمرين والشركات العالمية الكبرى.

وأشار إلى أن ذلك يعتبر موضع فخر لأنه دليل على أن شباب الإمارات قادرين على المنافسة عالميا، وأصبح لديهم الخبرة والمعرفة التي تضاهي مستويات المنافسة وشروطا العالمية، بل أن الدولة أصبحت مصدرة للخبرة والمعرفية في مجال صناعة المعارض وما يتصل بها من خدمات وأعمال وعدد من القطاعات الأخرى.

وقال إن النجاح في استضافة هذا الحدث العالمي لن يكون إنجازا للدولة فقط بل سيكون نجاحا للمنطقة بأكملها والعرب بشكل عام.

وأكد فهد الرقباني أن ذلك سيعزز دور الدولة كمركز مالي وتجاري واقتصادي إقليمي وعالمي، وكعنوان للمستثمرين في هذا الجزء من العالم ووجهة يصعب تجاوزها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وقال: «أصبح لدولة الإمارات ثقل اقتصادي يحسب حسابه عالميا، الأمر الذي يمكنها من الظفر باستضافة أي ن الفعاليات الاقتصادية العالمية الكبرى».

رؤية حكيمة

ومن جهته قال سعيد فاضل المزروعي رئيس شركة الإمارات للألمنيوم «إيمال» ورئيسها التنفيذي، إن القيادة الرشيدة للدولة استطاعت من خلال رؤيتها الحكيمة أن تصنع لدولة الإمارات مكانة عالمية راسخة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وأكد أن الإمارات أصبحت اليوم في مقدمة دول العالم من حيث جاهزية بناها التحتية وبيئتها التشريعية والقانونية ومركزها الاقتصادي الذي يزداد جاذبية لرجال الأعمال والمستثمرين والشركات العالمية، التي تتطلع لدخول أسواق المنطقة أو تبحث عن بيئة مثالية تمكنها من إنجاز أعمالها وفقا لأفضل المعايير العالمية.

وأكد المزروعي أن دبي تعتبر جاهزة منذ الآن بكافة المقومات الفلسفية والسياسية والإبداعية واللوجستية لإنجاح معرض إكسبو الدولي، الذي سيكون مصدر إلهام مميز ومحطة لن تمحى من ذاكرة من يحضره ويشارك فيه.

وأضاف أن موقع دولة الإمارات الجغرافي والقدرات اللوجستية الضخمة التي تمتلكها لاستضافة هذا الحدث الدولي، تسمح لثلثي سكان العالم بالوصول إلى مركز الحدث خلال مدة لا تتجاوز 8 ساعات بالطائرة.

وقال: في حال فاز ملف دبي ستكون هذه المرة الأولى التي تتم فيها استضافة «معرض إكسبو الدولي» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، وبالتالي فسيكون إنجازا للمنطقة بشكل عام.

وأضاف المزروعي أن البيئة المثالية التي توفرها دولة الإمارات عامة ودبي على وجه الخصوص تسمح بالارتقاء بالتواصل بين الشعوب والأفكار إلى مستويات غير مسبوقة.

وأكد أن «معرض إكسبو الدولي» في دبي سيوفر منصة تواصل مهمة تساعد في تأسيس شراكات جديدة تضمن الازدهار والاستدامة في المستقبل.

وقال إن الحفاظ على الازدهار الاقتصادي يعتمد على نجاحنا بدولة الإمارات في تسخير كافة الإمكانات لتنويع مواردنا الاقتصادية وتعزيز مكانة الدولة كمركز للأعمال والإنتاج والتصنيع والابتكار والتعليم والبحث العلمي.

وأوضح المزروعي أن نجاح دبي في استضافة معرض إكسبو الدولي سيمثل محطة مهمة وتاريخية من شأنها أن تعزز مكانة الدولة في النظام الاقتصادي الدولي كمركز للأعمال والاستثمار في جميع القطاعات.

نموذج للتعاون الدولي

إلى ذلك قال خلفان الكعبي النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي إن دولة الإمارات تعتبر النموذج الأفضل للتواصل بين شعوب العالم واحترام مبدأ المصالح المشتركة، والاستفادة من الخبرات المتنوعة والمتراكمة في بلدان العالم لتكون مصدر تنمية وتطور للعالم.

وأضاف أن هذا المعرض يزيد من فرص التواصل بين شعوب العالم ليلتقوا على أرض الإمارات التي ستعزز مبدأ التواصل العالمي القائم على التعاون والمصالح المشتركة.

وقال «سيتضح للزائر أن الإمارات نموذج يمكن الاحتذاء به، وسيرون على الطبيعة الجنسيات المتعايشة على أرض الدولة والتي تشمل أكثر من 200 جنسية تتعايش وتعمل مستفيدة من البيئة التشريعية والقانونية التي تحمي حقوق الجميع دون تمييز، بل تحثهم على التعاون الدائم في كافة المجالات».

يذكر أن نجاح فوز الإمارات باستضافة معرض «إكسبو 2020» من شأنه أن يساهم في إيجاد حوالي 300 ألف فرصة عمل جديدة، واستقبال أكثر من 25 مليون زائر وسائح خلال فترة المعرض، وسيجري التصويت على الاستضافة في أواخر شهر نوفمبر المقبل لاختيار الدولة المضيفة.

مجسم لمنطقة إكسبو 2020، في دبي «من المصدر»

نجاح دبي في استضافة المعرض سيكون شهادة نجاح دولية

«اتصالات» تعقد شراكة مع «تيك ماهيندرا»

عقدت مؤسسة الإمارات للاتصالات «اتصالات» شراكة جديدة مع «تيك ماهيندرا»، التي تعمل في مجال دمج الأنظمة، بهدف تقديم مجموعة من الحلول المتكاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأعلنت المؤسسة عن هذه الشراكة في حفل توقيع أقيم في جناح «اتصالات» في معرض جيتكس للتكنولوجيا.

وتعزز الشراكة من قدرات «اتصالات» في مجال الخدمات المدارة ضمن الإمارات والخدمات المدارة من الدولة عبر مختلف أنحاء العالم، ويتوقع أن يكون أكثر المستفيدين من هذه الشراكة هم عملاء «اتصالات» من المؤسسات والشركات، حيث سيكون للخبرة الكبيرة التي تملكها «تيك ماهيندرا» في مجال دمج الأنظمة أثر كبير على حلول خدمات تحويل الشبكات بما يحقق رفع الكفاءة والتوفير في التكاليف.

وقدمت «اتصالات» ضمن معرض جيتكس طيفاً واسعاً من الخدمات والحلول ضمن محاور رئيسية تشمل الاتصالات المتحركة والرعاية الصحية والتعليم والأمن والطاقة والخدمات الحكومية والخدمات المالية والمواصلات وقطاع الضيافة والحوسبة وحلول قطاع الأعمال.

حيث قدمت نفسها كمشغل اتصالات ومزود خدمات متكاملة لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث توفر الخدمات المستقبلية والحلول الذكية للعملاء وتدعم الابتكار في الإمارات.

تعزيز عمل «اتصالات»

وقال عبدالله هاشم، نائب رئيس أول، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في «اتصالات» إن هذه الشراكة سوف تمكن «اتصالات» من توسيع نطاق ما تقدمه من حلول وخدمات وتساعد على تطويرها بحيث تكون في مقدمة مزودي حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم.

ومن جانبه قال مانيش فياس، رئيس مبيعات الاتصالات في «تيك ماهيندرا» إن شركته تتميز بالخبرة المكتسبة من خدمة عملاء عالميين، وأضاف: سوف يمكننا توحيد جهودنا مع «اتصالات» من تقديم حلول على أعلى المستويات للمؤسسات تقدم لها أكبر عائد ممكن من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتسمح لها بالتركيز على سير عملياتها بالشكل الأمثل.

الساحة المالية تعاني من التركيز على الأصول المصرفية

عمليات التمويل في المنطقة تتطلب تعزيز الحجم والتنويع

تسعى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتنويع اقتصاداتها وتنميتها بحيث تكون اقتصادات أكثر استدامة، الأمر الذي يتطلب تعزيز حجم وتنويع التمويل فيها.

ويشير راجو ماندجولاثور، العضو المؤسس في معهد المحللين الماليين المعتمدين في البحرين والكويت، والذي يعمل نائبا أولا للرئيس، ورئيسا لقسم الأبحاث في المركز المالي الكويتي «المركز» إلى أن الساحة المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتضمن في المقام الأول ثلاث فئات رئيسية من الأصول، وهي الأسهم والسندات والأصول المصرفية.

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن تلك الساحة تعاني من مشكلتين هيكليتين تتمثلان في افتقارها للحجم وتركيزها على الأصول المصرفية، وكي تنجح جهود المنطقة في تنويع مواردها الاقتصادية، فلا بد لها من توسعة قاعدة فئات أصولها أمثال الأسهم والسندات التي تناسب التمويل طويل الأمد بشكل أفضل، ومن تخفيض تركيزها الشديد على التمويل المصرفي الذي لا يلبي سوى احتياجات التمويل القصير ومتوسط الأمد.

الأصول والناتج المحلي

يقدر إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو 2.9 تريليون دولار أميركي «2011»، ومن المتوقع أن يبلغ 4 تريليونات دولار أميركي بحلول عام 2018، بمعدل نمو سنوي يبلغ 4.8 في المئة ، أي أقل بكثير من معدل 11.2 في المئة الذي حققه بين عامي 2004 و2011.

ومن حيث الحجم، تعادل قيمة فئات أصول المنطقة نحو 95 في المئة من قيمة إجمالي ناتجها المحلي السنوي، مقارنة مع 3.7 أمثال للمعدل العالمي أي 370 في المئة ، وتم ملاحظة وجود هذه الفجوة في جميع فئات أصول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبخاصة في فئة السندات التي تبلغ حصة المنطقة منها 8 في المئة من إجمالي ناتجها المحلي مقارنة مع 140 في المئة عالمياً.

وقال ماندجولاثور: إذا اعتمدنا توقعات صندوق النقد الدولي لنمو إجمالي الناتج المحلي للمنطقة عام 2018، لوجدنا أنه ليس هناك الكثير من التغيير في الحجم، ويتوقع أن ترتفع القيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 95 في المئة إلى 105 في المئة بحلول ذلك العام.

توزيع فئات الأصول

تهيمن الأصول المصرفية على هيكل توزيع فئات الأصول في المنطقة، حيث إنها تشكل 63 في المئة من الإجمالي مقارنة مع 9 في المئة للسندات و28 في المئة للأسهم، وتتناقض هذه المعدلات بشكل صارخ مع التوجهات العالمية التي يركز هيكل توزيعها بشكل أقل على الأسهم وبشكل أكبر على الأصول المصرفية والسندات، ويشير استمرار المنطقة بالتركيز على الأصول المصرفية مجدداً إلى نظام تمويلي ليس مستعداً لتوفير التمويل طويل الأجل، ولابد بالتالي من تجسير هذه الفجوة عبر التمويل الحكومي أو أسهم الشركات الخاصة.

تنمية المصادر الثلاثة

ويرى ماندجولاثور أن قطاع التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحتاج بصورة أساسية إلى توسعة حجمه وتنويع أصوله، إذ إنه بغية توسعة حجم التمويل لابد من تنمية المصادر الثلاثة الأساسية للأصول «الأصول المصرفية والأسهم والسندات».

وسوف تعتمد تنمية أسواق الأسهم على زيادة عدد الإصدارات الأولية للأسهم، والسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار فيها، وتحديث بورصات الأسهم وتطوير النظم والتشريعات التي تحكمها، وتتطلب تنمية أسواق السندات «السندات الحكومية والشركات الخاصة على حد سواء» بدورها إلى سرعة طرح إصدارات جديدة من السندات لتعزيز نشاط الأسواق الثانوية وتطوير منحنى العائد.

ويضيف: رغم أن التمويل المصرفي سوف يحافظ على دوره المهم إلا أنه لا يجب أن يطغى على سائر مصادر التمويل الرأسمالي طويل الأجل أمثال الأسهم والسندات بل يجب أن يمهد الطريق أمامها، كما يمكن تأسيس المصارف التنموية والتي يمكنها القيام بتجسير الفجوة الخاصة بالتمويل طويل الأجل.

وسوف يحفز مثل هذا التغيير الهيكلي الذي يصب في مصلحة مصادر التمويل طويل الأجل أمثال الأسهم والسندات الحاجة إلى المزيد من خبراء التمويل المحترفين، بالتزامن مع الحاجة إلى الالتزام بشكل أقوى بالمواثيق الأخلاقية المهنية وبالتالي تعزيز مكانة السلطات التنظيمية التي سوف تحتاج بدورها إلى منحها صلاحيات أوسع.

التمويل المصرفي يقلص نمو الأسهم والسندات

يؤدي الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي إلى الحد من نمو حصة فئتي كل من الأسهم والسندات، وفي ظل مثل هذا السيناريو، فإن معدل النمو السنوي المركب الضمني لفئة الأسهم في الأصول المالية للمنطقة سوف يبلغ فقط 7.4 في المئة بين عامي 2011 و2018، مقارنة مع 17 في المئة بين عامي 2002 و2011.

أما بالنسبة للسندات، فسوف يبلغ معدل النمو السنوي المركب لهذه الفئة من الأصول 7 في المئة بين عامي 2011 و2018، مقارنة مع 10 في المئة بين عامي 2002 و2011، وحتى فئة الأصول المصرفية سوف ينخفض معدل نموها من 7.5 في المئة إلى 5.1 في المئة خلال الفترتين موضوع المقارنة.

ومع استمرار خروج الاقتصاد العالمي من أزمة اقتصادية هيكلية ومع إدخال أنظمة للمنطقة لضمان الشفافية، فإن توجه المستثمرين ينبغي أن يكون نحو تعزيز استثماراتهم في الأسهم والسندات لفترات أطول والتي تعطي عوائد أعلى، لكن التوقعات تشير بدلا من ذلك إلى أن ثقة المستثمرين في المنطقة سوف تضعف بالأسهم والسندات، وهو مؤشر ليس جيداً بالتأكيد.

مدفوعة بالأداء القوي لعملياتها ضمن قطاعات التطوير العقاري

«إعمار العقارية» تحقق أرباحًا صافية بقيمة 1.812 مليار درهم

حققت «إعمار العقارية» صافي أرباح بلغ 1.812 مليار درهم «493 مليون دولار» خلال الأشهر التسعة الأولى «يناير إلى سبتمبر» من عام 2013، بنمو قدره 13 في المئة مقارنة بصافي الأرباح المسجلة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، والبالغة 1.607 مليار درهم «438 مليون دولار».

وحققت الشركة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 إيرادات بلغت 7.566 مليارات درهم «2.060 مليار دولار» بنمو قدره 36 في المئة مقارنة بإيرادات الفترة المقابلة من العام الماضي، والتي بلغت 5.560 مليارات درهم «1.514 مليار دولار».

ووصل صافي أرباح الربع الثالث «يوليو/تموز إلى سبتمبر» من عام 2013 إلى 581 مليون درهم «158 مليون دولار»، أي بارتفاع قدره 50 في المئة مقارنة بصافي أرباح الربع الثالث من العام 2012، والتي بلغت 387 مليون درهم «105 ملايين دولار».

كما وصلت إيرادات الربع الثالث من عام 2013 إلى 2.347 مليار درهم «639 مليون دولار»، بنمو نسبته 43 في المئة مقارنة بإيرادات الربع الثالث من عام 2012، والبالغة 1.639 مليار درهم «446 مليون دولار».

وقد استمرت «إعمار» في تعزيز الإيرادات المستمرة من عملياتها في قطاعات مراكز التسوق وتجارة التجزئة والضيافة والترفيه، والتي ساهمت بـ3.356 مليارات درهم «914 مليون دولار» أي ما يعادل نسبة 44 في المئة من إجمالي إيرادات الشركة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2013. في حين وصلت إيرادات «إعمار» من عملياتها في الأسواق الدولية إلى 770 مليون درهم «210 ملايين دولار»، أي ما نسبته 10 في المئة من إجمالي الإيرادات خلال هذه الفترة.

ويعتبر «دبي مول» العنصر الرئيس في النجاحات الكبيرة التي تحققها «إعمار» في قطاع مراكز التسوق وتجارة التجزئة، حيث استقطب ما يزيد على 55 مليون زائر خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013، بنمو قدره 24 في المئة مقارنة بعدد الزوار الذي بلغ 44.5 مليون زائر خلال الفترة عينها من العام الماضي. بهذه المناسبة قال محمد العبار، رئيس مجلس إدارة «إعمار العقارية»: «يمثل الأداء القوي الذي حققته إعمار ضمن مختلف قطاعات أعمالها الرئيسة شهادة على النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده دبي في المرحلة الراهنة. ولا شك بأن الإمكانات التطويرية الاستثنائية التي تتمتع بها الشركة وسجلها الحافل بالإنجازات برسخ مكانتها كشريك داعم لرؤية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في ترسيخ مكانة دبي كإحدى أهم 10 مدن في العالم بحلول العام 2020».

جمارك دبي تفوز بجائزة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عن فئة القطاع الحكومي

فازت جمارك دبي بالمركز الأول للجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عن فئة القطاع الحكومي على مستوى الشرق الأوسط.

جاء ذلك خلال الحفل الذي نظمته الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجهة المنظمة للجائزة في فندق العنوان تحت رعاية الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس هيئة دبي للطيران المدني الرئيس الأعلى والرئيس التنفيذي لطيران الإمارات والمجموعة رئيس مطارات دبي.

وبحضور حبيب المرعشي رئيسة الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعدد من مسؤولي وممثلي القطاعين الحكومي والخاص للمؤسسات المشاركة في الجائزة، وتم خلاله الإعلان عن الفائزين بالجائزة في دورتها السادسة وتكريمهم.كما أحرزت جمارك دبي المركز الثاني مناصفة مع شركة دولفين للطاقة المحدودة ضمن فئة التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

وجاء فوز جمارك دبي بالمركز الأول في ظل المبادرات والممارسات المجتمعية المستدامة التي أطلقتها ونفذتها الدائرة ومطابقتها للمعايير الرئيسية للجائزة التي شاركت فيها 80 شركة ومؤسسة عربية وأجنبية من القطاعين العام والخاص على مستوى الوطن العربي، حيث بلغ عدد المشاركات في الدورة 111 مشاركة.وتسلم الجائزة نيابة عن جمارك دبي خليل صقر مدير إدارة الاتصال المؤسسي.

وأشادت حبيبة المرعشي بالمشاركات المستمرة لجمارك دبي في الجائزة والنتائج التي حققتها على مدى السنوات الماضية، مؤكدة أن حصولها على المركز المتقدم يدل على الالتزام من الإدارة العليا بقيام الدائرة بدور هام في المجتمع إلى جانب العمل الرئيسي لها ومساندتها الموظفين والاقسام والادارات المختلفة، كما يؤكد الفوز وجود استراتيجية واضحة في جمارك دبي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتشهد تطويرا مستمرا.

من جانبه أعرب خليل صقر مدير إدارة الاتصال المؤسسي بجمارك دبي عن سعادته بهذا الانجاز الجديد للدائرة، قائلا إن الجائزتين تتوجان الخطوات التي قطعناها على طريق المبادرات المجتمعية، ومنها حصولنا على المواصفة العالمية اس ايه 8000 للمساءلة الاجتماعية، وتركيزنا على حقوق الموظفين والعملاء

الجائزة يتسلمها مدير إدارة الاتصال في جمارك دبي